



ISSN: 1112-4040 &amp; EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د إ: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 197-214

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 197-214

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

## الرقابة القضائية على أعمال مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لدى الممثلات الدبلوماسية والقنصليات بالخارج

### Judicial control over actions of the delegates of the Independent National Authority for Elections at diplomatic and consular representations abroad

الدكتورة . راضية شيبوتي

طالبة الدكتوراه . صراح بلجدوي

r.chibouti@umc.edu.dz

sarah.beldjedoui@doc.umc.edu.dz

مختبر الدراسات القانونية التطبيقية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1

تاريخ القبول: 2024/12/05

تاريخ الارسال: 2024/05/21

#### I. الملخص:

للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات امتدادات لدى الممثلات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج، تأخذ نفس طبيعتها القانونية وتمثلها على مستوى أربع مناطق جغرافية مقسمة حسب توزيع الهيئة الناخبة وتضم دوائر قنصلية ودبلوماسية حسب توزيع كثافة الجالية الجزائرية في مختلف البلدان، تمارس هذه المندوبيات صلاحيات في نطاق دائرتها الانتخابية تحت سلطة رئيس السلطة خلال مراحل العملية الانتخابية، تتجسد في اصدار قرارات تخضع لرقابة القضاء العادي والإداري والمحكمة الدستورية.

الكلمات المفتاحية: السلطة؛ الممثلات الدبلوماسية والقنصلية؛ الانتخابات؛ القضاء العادي؛ القضاء الإداري.

#### I. ABSTRACT:

The Independent National Electoral Authority maintains legal extensions at diplomatic or consular representations abroad, which represent it in four geographical regions, as determined by the distribution of the electoral body. These regions contain consular and diplomatic districts aligned with the dispersion of the Algerian population in various countries. Operating under the authority of the Authority's President, these delegations are responsible for carrying out electoral functions within their assigned districts, in accordance with the electoral process, and issue decisions subject to the oversight of the ordinary and administrative judiciary, as well as the Constitutional Court.

**Keywords:** Authority; diplomatic and consular representations; The election; ordinary judiciary; Administrative judiciary.



ISSN: 1112-4040 &amp; EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 197-214

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 197-214

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

## الرقابة القضائية على أعمال مندوبيات السلطنة ----- ط.د. صراج بلجدوي ود. راضيت شيبوتي

### المقدمة:

يفرض التوجه العالمي الجديد من أجل ضمان نزاهة العمليات الانتخابية انشاء مؤسسات مستقلة لتنظيم الانتخابات والتي سجلت دور ايجابي في تجارب الدول، وفي هذا السياق فرضت الظروف التي شهدتها الجزائر سنة 2019 (الحراك الشعبي) استحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بموجب أحكام القانون العضوي رقم 07-19 والتي أوكلت لها مهمة تحضير وتنظيم الانتخابات والاشراف عليها.

بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 تمت دسترة هذه السلطة، من خلال الباب الرابع المتعلق بالمؤسسات الرقابية، وأحيل تنظيمها للأمر رقم 01-21 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، فأدمجت مع قانون الانتخابات نظرا لمهامها التنظيمية والرقابية على كل أنواع الانتخابات والاستشارات الوطنية والمحلية، الأمر الذي يتطلب احداث مندوبيات على المستوى المحلي وعلى مستوى الممثلات الدبلوماسية في الخارج لمساعدتها في مهامها.

يعتبر موضوع مندوبيات السلطة الوطنية لدى الممثلات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج من المواضيع التي لم تنل حظها من الدراسة نظرا لحدائتها وامتدادها الجغرافي خارج الوطن، لذا جاءت هذه الدراسة بهدف تحديد نظامها وطبيعتها القانونية والرقابة القضائية على أعمالها، ومن هنا حاولنا طرح التساؤل التالي: ما مدى خضوع أعمال مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لدى الممثلات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج لرقابة القضاء؟ للإجابة عن التساؤل قمنا باتباع المنهج الوصفي التحليلي لتحديد النظام القانوني لمندوبيات السلطة بالخارج، وكيفية ممارسة الرقابة القضائية على أعمالها.

**المحور الأول: النظام القانوني لمندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لدى الممثلات الدبلوماسية**

### والقنصلية بالخارج

منح المؤسس الدستوري للسلطة مهمة تحضير وتنظيم كل أنواع الانتخابات وعمليات الاستفتاء والاشراف عليها<sup>1</sup>، وعالج القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات تنظيمها وسيرها وصلاحياتها، وامتداداتها على مستوى الولايات والبلديات ولدى الممثلات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.<sup>2</sup>

تتميز هذه الأخيرة بخصائص وتركيبية تختلف عن تلك الموجودة على المستوى المحلي (أولا)، وتضطلع تحت سلطة رئيس السلطة بصلاحيات منذ تاريخ استدعاء الهيئة الناجبة حتى اعلان النتائج المؤقتة للاقتراع (ثانيا).

### أولا: الطبيعة القانونية لمندوبيات السلطة في الخارج

تعتبر المندوبيات في الخارج امتداد للسلطة تحظى بخصائص معينة نتيجة لتواجدها الجغرافي خارج إقليم الدولة،







ISSN: 1112-4040 &amp; EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 197-214

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 197-214

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

## الرقابة القضائية على أعمال مندوبيات السلطت ----- ط.د. صراج بلجدوي ود. راضيت شيبوتي

من الالتزامات، كواجب التحفظ والامتناع عن استعمال مراكزهم الوظيفية لأغراض غير تلك التي ترتبط بمهامهم. تنتهي عضويتهم في الحالة العادية بنهاية عهدتهم، وفي حالات أخرى كالشغور أو الاستقالة أو المانع القانوني، يحدد النظام الداخلي للسلطة كفاءات وشروط استخلافهم.<sup>10</sup>

### ثانيا: الإطار الوظيفي لمندوبيات السلطت في الخارج

تقوم السلطت ومندوبياتها بمهام مرتبطة بسلسلة المراحل المكونة للعملية الانتخابية بدءا بعمليات التسجيل في القوائم الانتخابية ومراجعتها، مروراً بعمليات تحضير الانتخابات وعمليات التصويت والفرز، انتهاء بالبحث النهائي في الطعون الانتخابية، يمكن تقسيم مهام مندوبيات السلطت بالخارج الى مهام تمهيدية للانتخابات، ومهام معاصرة ولاحقة ليوم الاقتراع.

### 1- مهام مندوبية السلطت في الخارج قبل الاقتراع

تقوم المندوبيات بالخارج بجملة من الاجراءات بالتنسيق مع السلطت على المستوى المركزي قبل يوم الاقتراع، فتبدأ هذه المرحلة من تاريخ استدعاء رئيس الجمهورية للهيئة الناخبة وتنتهي بنهاية الحملة الانتخابية، وتتولى خلالها المهام التالية:

#### أ- مراجعة القوائم الانتخابية

تعتبر البطاقة الوطنية للهيئة الناخبة الوعاء الانتخابي الذي يتولى التعبير عن إرادة الشعب في مختلف المناسبات الانتخابية،<sup>11</sup> وتتشكل من مجموع القوائم الانتخابية للبلديات والمراكز الدبلوماسية والقنصلية في الخارج، تقوم السلطت بإحداثها ثم مسكها، أما مراجعتها تعود للجنة مراجعة القوائم الانتخابية في كل دائرة دبلوماسية أو قنصلية، والتي تجتمع بناء على استدعاء من رئيس السلطت في مقر الدبلوماسية أو القنصلية، وتتشكل من:

- رئيس الممثلية الدبلوماسية أو رئيس المركز القنصلي أو ممثله، رئيسا،

- ناخبين اثنين مسجلين في القائمة الانتخابية للدائرة الدبلوماسية أو القنصلية تعينهما السلطت المستقلة،

عضوين،

- موظف قنصلي، عضوا.

اعداد القوائم ومراجعتها هي مرحلة جوهرية تتطلب التعيين الدوري والمستمر من أجل شطب الناخبين

الغيرين لمواطنهم أو المتوفين من القائمة، أو تسجيل الجزائريين والجزائريات المقيمين في الخارج والذين قدموا طلب



ISSN: 1112-4040 &amp; EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 197-214

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 197-214

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

## الرقابة القضائية على أعمال مندوبيات السلطنة ----- ط.د. صراج بلجدوي ود. راضيت شيبوتي

تسجيل كما يلي:

- بالنسبة للانتخابات المحلية يكون التسجيل في القائمة الانتخابية إما لبلدية مسقط رأس المعني، أو بلدية آخر موطن له أو بلدية مسقط أحد أصوله.

- بالنسبة للانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستشارات الاستفتائية يتم التسجيل في القائمة الانتخابية للممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية الموجودة في بلد إقامة الناخب.<sup>12</sup>

ب- المساعدة في اعداد بطاقة الناخب

عرف الأمر 01-21 مادته الثانية بطاقة الناخب أنها بطاقة شخصية تسلمها السلطة الى شخص بعد تسجيله في القائمة الانتخابية لتمكينه من ممارسة حقه في التصويت في العمليات الانتخابية والاستفتائية.

تقوم السلطة بإعدادها وتتولى المندوبيات في الخارج تسليمها لصاحبها بمقر اقامته قبل ثمانية (08) أيام من تاريخ الاقتراع أو في مقر المندوبية حتى عشية الاقتراع، كما يمكنه سحبها يوم الاقتراع من مراكز التصويت، وبعد الاقتراع توضع البطاقات غير المسحوبة في ظرف محتوم على مستواها.<sup>13</sup>

ج- استقبال ملفات الترشح لانتخابات المجلس الشعبي الوطني

يجب أن تتضمن قائمة المترشحين للعضوية في المجلس الشعبي الوطني ممثلين من الجالية الوطنية في الخارج،<sup>14</sup> حدد المرسوم التنفيذي رقم 21-131 عدد المقاعد المطلوب شغلها وهي ثمانية (08) أعضاء ممثلين للجالية الوطنية المقيمة في الخارج، مقسمين وفقا لمعايير التوزيع الجغرافي والكثافة السكانية على الأربع (04) مناطق.

يتم إيداع ملفات الترشح لدى القنصلية العامة للجزائر أو لدى سفارات الجزائر في بلدان محددة، أو لدى المركز الدبلوماسي أو القنصلي بمكان الإقامة، وترسل في هذه الحالة الملفات الى المندوبية المختصة.

إضافة الى الشروط العامة الواردة في المادتين 50 و200 من الأمر 01-21، يشترط في قائمة الترشيحات للجالية أن يكون عدد المترشحين يزيد عن عدد المقاعد المطلوب شغلها باثنين (02) في الدائرة الانتخابية، ويشترط في المترشحين أن يكونوا مقيمين في المنطقة الجغرافية التي يرغبون في تمثيلها.<sup>15</sup>

د- مهام مندوبية السلطة الوطنية في الخارج في الحملة الانتخابية

بمجرد إيداع تصريح الترشح لدى المندوبيات المختصة يقوم الأمين المالي للحملة الانتخابية، بفتح حساب بنكي وحيد لدى البنوك المرسله للبنوك الجزائرية بغرض تمويل الحملة الانتخابية على مستوى الدائرة الانتخابية محل الترشح، ويرسل كل المعلومات المتعلقة بالحساب للجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية.



ISSN: 1112-4040 &amp; EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 197-214

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 197-214

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

## الرقابة القضائية على أعمال مندوبيات السلطنة ----- ط.د. صراج بلجدوي ود. راضيت شيبوتي

يلتزم المترشحون بتعيين محافظ حسابات معتمد أو هيئة تعادله معترف بها من قبل سلطات البلد محل إيداع قائمة الترشيح، ويتعين على المصالح الدبلوماسية أو القنصلية الجزائرية التأكد من اعتماده، وتمنح اشهادا عن ذلك لممثل قائمة المترشحين وتبلغ السلطة المستقلة.<sup>16</sup>

### 2- مهام مندوبية السلطة في الخارج أثناء وبعد الاقتراع

تتولى مندوبيات السلطة لدى الممثلات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج مهام عديدة خلال مرحلة الاقتراع وبعدها.

#### أ- أثناء الاقتراع

مدة الاقتراع هي يوم واحد يبدأ على الساعة الثامنة صباحا، ويختتم على الساعة السابعة مساء، يحدد تاريخه بموجب المرسوم الرئاسي المتضمن استدعاء الهيئة الناجية، وتساهم الممثلات الدبلوماسية بالتنسيق مع رئيس السلطة في تقديم تاريخ افتتاح الاقتراع بمائة وعشرين ساعة، بقرار من رئيس السلطة.<sup>17</sup>

يمارس الناخبون المقيمون في الخارج حقهم في التصويت مباشرة أو بوكالة في مراكز ومكاتب التصويت المتواجدة على مستوى الممثلات الدبلوماسية أو القنصلية التي سجلوا فيها.<sup>18</sup>

#### ب- بعد الاقتراع

أنشأ الأمر رقم 01-21 لجننتان تتولى المهام الانتخابية بعد عملية الاقتراع على مستوى مندوبيات بالخارج، وهما:

- اللجنة الانتخابية لدى الممثلات الدبلوماسية أو القنصلية: يحدد عددها وتشكيلتها بموجب قرار من رئيس السلطة بالتنسيق مع مصالح وزارة الشؤون الخارجية، وتتولى مهمة إحصاء النتائج المحصل عليها في مجموع مكاتب التصويت التابعة لها.

- اللجنة الانتخابية للمقيمين بالخارج: أنشأت قصد معاينة وتركيز وتجميع النتائج المسجلة من قبل جميع اللجان لدى البعثات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج، خلال الست والتسعين (96) ساعة الموالية لاختتام الاقتراع، قابلة للتمديد عند الاقتضاء بثمان وأربعين (48) ساعة كأقصى حد؛ تدون أشغالها في محاضر من ثلاث (03) نسخ، تودع الأول لدى أمانة ضبط المحكمة الدستورية، وتسلم نسخة أصلية لرئيس السلطة، ونسخة الى الممثل المؤهل قانونا لكل مترشح أو قائمة مترشحين وفقا للمادتين 274 و275.

المحور الثاني: رقابة القضاء على أعمال مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لدى الممثلات



ISSN: 1112-4040 &amp; EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 197-214

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 197-214

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

## الرقابة القضائية على أعمال مندوبيات السلطت ----- ط.د. صراج بلجوي ود. راضيت شيبوتي

### الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.

تتولى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الاختصاص الأصيل في الاشراف على الانتخابات، حيث حولت صلاحية اصدار القرارات ذات الصلة بالانتخابات من وزير الداخلية والولاية الى رئيس السلطة والمندوبين والمنسقين وحتى اللجان الانتخابية، وبهذا تم اقصاء كل السلطات العمومية من ممارسة أي مهام مرتبطة بالعملية الانتخابية. تخضع قرارات السلطة لرقابة القضاء حيث يمكن لكل من له مصلحة وصفة أمام الجهة مصدرة القرار أن يقدم طعنا للجهات القضائية المختصة (أولاً)، والتي تتميز بالتعدد رغم صدورها عن جهة واحدة (ثانياً).

### أولاً: خصوصية الرقابة القضائية على قرارات مندوبيات السلطة في الخارج.

الطعن ضد قرارات مندوبيات السلطة في الخارج أمام الجهات القضائية المختصة لمخالفتها الدستور أو نظام الانتخابات هي رقابة قضائية للفصل في مدى مشروعية هذه الأعمال، تشكل منازعات انتخابية تخضع لنظام إجرائي يتميز ببعض الخصوصية الشكلية والموضوعية.

### 1- ماهية الرقابة القضائية

تتميز الرقابة القضائية بأنها ليست تلقائية فلا تتحرك إلا بناء على دعوى الطاعن ضد الإدارة مصدرة القرار، وإذا ثبت أن القرار الإداري غير مشروع تقضي بإلغائه أو تعديله كما يمكنها فرض تعويض عن الضرر الناشئ بمناسبة القرار.<sup>19</sup>

نصت المادة 168 من التعديل الدستوري لسنة 2020 على: "ينظر القضاء في الطعن في قرارات السلطات الإدارية" وبعد استحداث السلطة كهيئة دستورية تمارس نشاطا متصلا بالمجال الإداري وتسير مرفقا عاما وهو الانتخابات وتمارس وفي سبيل ذلك صلاحيات السلطة العامة، فإنها تخضع على غرار باقي السلطات الإدارية لرقابة قضائية على أعمالها.

باعتبار أن مندوبيات السلطة بالخارج هي امتداد لها، فإنها تأخذ طبيعتها القانونية وتخضع قراراتها لرقابة القضاء وهو ما كرسه الأمر 01-21 من خلال اقراره لإمكانية الطعن من قبل الأحزاب السياسية أو المجتمع المدني أو حتى الإدارة العامة، ضد قرارات لجنة مراجعة القوائم الانتخابية الموجودة على مستوى الممثلات الدبلوماسية أو القنصلية، والطعن في قرار رفض الترشح بالنسبة لمرشحي الدوائر الانتخابية في الخارج<sup>20</sup>، وحتى الطعن في قرارات اللجان الانتخابية لدى الممثلات الدبلوماسية أو القنصلية واللجنة الانتخابية للمقيمين في الخارج وحق الاعتراض على عمليات التسجيل أو اغفال شخص في القوائم الانتخابية التي تعد على مستوى كل دائرة دبلوماسية أو قنصلية.





ISSN: 1112-4040 &amp; EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 197-214

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 197-214

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

## الرقابة القضائية على أعمال مندوبيات السلطت ----- ط.د. صراح بلجدوي ود. راضيت شيبوتي

### 2- الخصائص الشكلية والموضوعية للدعوى الانتخابية

الدعوى في المادة الانتخابية لها بعض الخصائص الشكلية والموضوعية والتي تميزها عن غيرها من الدعاوى، وهذا ما يستشف من أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية والقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

#### أ- الخصائص الشكلية للدعوى الانتخابية

- الاعفاء من عريضة افتتاح الدعوى في الطعون المرفوعة ضد قرارات لجان مراقبة القوائم الانتخابية:

نصت المادة 69 من الأمر رقم 01-21 على أن الطعن القضائي ضد قرارات اللجان الموجودة لدى الدوائر الدبلوماسية أو القنصلية والمرتبطة بعملية التسجيل واعداد القوائم الانتخابية، يكون بتصريح بسيط لدى أمانة ضبط المحكمة التابعة للنظام القضائي العادي بالجزائر العاصمة بالنسبة للجان الجزائية المقيمة في الخارج.

يعتبر هذا الاستثناء مخالف للشريعة العامة لإجراءات التقاضي المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، التي قيدت عريضة افتتاح الدعوى بشروط شكلية كأن تكون مكتوبة، موقعة ومؤرخة وأن تودع بأمانة الضبط من قبل المدعي أو وكيله أو محاميه.<sup>21</sup>

#### - الاعفاء من رسوم التسجيل والمصاريف القضائية:

إن العرائض المتعلقة بالطعون الانتخابية تكون معفاة من دفع رسوم ومصاريف التقاضي نظرا لاتصال هذه الدعوى بالمصلحة العامة، وذلك خلافا للقواعد العامة للتقاضي أمام جهات القضاء العادي والإداري.

#### - آجال الدعوى:

الملاحظ في أحكام القانون العضوي المتعلق بالانتخابات أنه نظم آجال الطعون الانتخابية والفصل فيها بفترات قصيرة مقارنة بالقواعد العامة، حيث نأخذ على سبيل المثال المادة 129 منه التي حددت آجال الطعن ضد مقررات قائمة أعضاء مكاتب التصويت ب 3 أيام كاملة ابتداء من تاريخ تبليغ القرار أمام المحاكم الإدارية المختصة إقليميا.

#### ب- الخصائص الموضوعية للدعوى الانتخابية

تتميز الطعون الانتخابية عن غيرها بموضوع وجهات تختص بالنظر فيها حسب القرار الإداري محل الطعن.

#### - الطعون الانتخابية محلها قرارات إدارية:

تنصب جميع الطعون الانتخابية على قرارات إدارية صادرة عن اللجان الانتخابية، فالأصل خضوعها للقضاء الإداري للفصل فيها باعتباره صاحب الولاية العامة للنظر في المنازعة الإدارية، إلا أن الأمر رقم 01-21 وزع الطعون



ISSN: 1112-4040 &amp; EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 197-214

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 197-214

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

## الرقابة القضائية على أعمال مندوبيات السلطنة ----- ط.د. صراج بلجديوي ود. راضيت شيبوتي

الانتخابية على المحاكم العدلية والمحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف أي بين القضاء العادي والإداري، كما أخص المحكمة الدستورية كهيئة شبه قضائية بالنظر في صحة النتائج.

- الدعاوى الانتخابية ذات طبيعة خاصة

ثار جدال فقهي حول تحديد الطبيعة القانونية للدعاوى الانتخابية، حيث ظهر فريق أحقها بدعوى الإلغاء كونها تنصب على قرارات إدارية، لكن انتقد هذا الرأي باعتبار أن شروط وإجراءات الطعون الانتخابية محددة ضمن القانون العضوي المنظم للانتخابات، وتختلف عن إجراءات دعوى الإلغاء المرفوعة ضد القرارات الإدارية الصادرة عن أشخاص القانون العام المحددين في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.<sup>22</sup>

بينما أتبعها فريق آخر بدعوى التعويض بحجة أنه في ظل القضاء الكامل يتمتع القاضي بسلطات واسعة تجاه الإدارة الانتخابية، وقد تبني فقهاء القانون الإداري الجزائري هذا الاتجاه على رأسهم محمد الصغير بعلي ومسعود شيهوب واعتبروا الطعون القضائية الانتخابية من أنواع القضاء الكامل، ذلك أن القاضي الإداري لم يعد يكفي بإبطال قرار الإدارة أو تعديله فقط، بل أصبح يبحث عن الحل الكامل للتراع.<sup>23</sup>

ثانياً: أنواع الرقابة القضائية التي أقرها المشرع على قرارات مندوبيات السلطنة الوطنية بالخارج

يفصل القضاء العدلي في منازعات التسجيل والشطب من القوائم الانتخابية ويوقع الجزاء على مرتكبي الجرائم الانتخابية، ويختص القضاء الإداري بالنظر في الطعون الموجهة ضد قرارات مندوبيات السلطنة في باقي مراحل العملية الانتخابية، وتختص المحكمة الدستورية بالنظر في صحة نتائج الانتخابات.

### 1- رقابة القضاء العدلي

يحق لكل مواطن أن يقدم اعتراض عن تسجيل أو اغفال تسجيل شخص خلال 10 أيام من تعليق إعلان اختتام قوائم التسجيل، وتحال الاعتراضات على لجنة مراقبة القوائم الانتخابية على مستوى الدوائر الدبلوماسية أو القنصلية والتي تبث بقرار في أجل 3 أيام، يبلغه رئيس الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية للأطراف المعنية في ظرف 3 أيام كاملة. يمكن للأطراف المعنية الطعن في ظرف خمسة (05) أيام كاملة من تاريخ التبليغ بالقرار، وفي ظرف 8 أيام كاملة من تاريخ الاعتراض في حالة عدم التبليغ، على أن يسجل هذا الطعن بمجرد التصريح لدى أمانة ضبط المحكمة التابعة لنظام القضاء العادي في الجزائر العاصمة بالنسبة للجان الجزائية الجزائرية المقيمة بالخارج.

تبث المحكمة في الطعن في أجل أقصاه 05 أيام دون مصاريف الإجراءات وبدون الزامية توكيل محام، وبناء على إشعار عاد يرسل الى الأطراف المعنية قبل ثلاثة (03) أيام، ويكون هذا الحكم غير قابل لأي شكل من أشكال



ISSN: 1112-4040 &amp; EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 197-214

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 197-214

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

## الرقابة القضائية على أعمال مندوبيات السلطنة ----- ط.د. صراح بلجدوي ود. راضية شيبوتي

الطعن.<sup>24</sup>

تختص المحكمة العادية أيضا بالنظر في الجرائم التي تحدث أثناء العمليات الانتخابية سواء على المستوى الوطني أو على مستوى المندوبيات بالخارج والتي تعتبر جزءا تابع للتراب الوطني، من خلال القاضي الجنائي وهذا وفقا لأحكام الباب الثامن من الأمر رقم 01-21 المتعلق بمعالجة الجرائم الانتخابية.

### 2- رقابة القضاء الإداري

تتجسد مهام مندوبيات السلطنة بالخارج في شكل قرارات إدارية تخضع لرقابة القضاء الإداري، ويمكن إنجازها

فيما يلي:

#### - رقابة القضاء الإداري على مقررات قائمة أعضاء مكاتب التصويت

تتكون مكاتب التصويت الموجودة على مستوى الممثلات الدبلوماسية من نفس تشكيلة المكاتب الأخرى (رئيس، نائب رئيس، كاتب ومساعدين اثنين) يعينون بموجب مقرر، وتكون هذه المكاتب ثابتة أو متنقلة. يدخل في اختصاص المحاكم الإدارية المختصة إقليميا النظر في الطعون المرفوعة ضد مقررات قائمة الأعضاء، وهذا في أجل 3 أيام كاملة ابتداء من تاريخ تبليغ القرار، وتفصل في الطعن في أجل خمسة (05) أيام كاملة من تاريخ ايداعه.

يمكن الطعن أمام المحكمة الإدارية للاستئناف المختصة إقليميا في أجل ثلاثة (03) أيام كاملة من تاريخ تبليغ الحكم، على أن تفصل فيها في ظرف خمسة (05) أيام كاملة من تاريخ تسجيل الطعن بقرار نهائي غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن.<sup>25</sup>

تعتبر عملية الاستئناف في الأحكام ضمانات من ضمانات حقوق الدفاع والعدالة المكرسة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وهي مبدأ التقاضي على درجتين المكرس لأول مرة في المنازعات الانتخابية نتيجة لاستحداث هذا النوع من المحاكم في المادة 179 من التعديل الدستوري لسنة 2020.

#### - رقابة القضاء الإداري على قوائم ترشيحات الجالية الوطنية بالخارج لانتخابات المجلس الشعبي الوطني:

يختص منسق السلطنة لدى الممثلات الدبلوماسية أو القنصلية بالنظر في طلبات ترشح أشخاص أو قائمة مترشحين، وفي حالة الرفض يعلل بقرار تعليلا قانونيا صريحا مع وجوب تبليغه تحت طائلة البطلان خلال ثمانية (08) أيام كاملة ابتداء من تاريخ إيداع التصريح بالترشح وإلا اعتبر الترشح مقبول بعد هذا الأجل.



ISSN: 1112-4040 &amp; EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 197-214

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 197-214

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

### الرقابة القضائية على أعمال مندوبيات السلطت ----- ط.د. صراج بلجوي ود. راضيت شيبوتي

يمكن للمرشحين الطعن في قرار الرفض أمام المحكمة الإدارية للجزائر العاصمة خلال 4 أيام كاملة من تاريخ التبليغ، والتي تفصل في الطعن خلال أربعة (04) أيام كاملة من تاريخ ايداعه؛ يكون الحكم قابل للطعن أمام المحكمة الإدارية للاستئناف التابعة للجزائر العاصمة في أجل ثلاثة (03) أيام كاملة من تاريخ تبليغه، لتفصل في الطعن المرفوع أمامها في أجل أربعة (04) أيام كاملة من تاريخ ايداعه بقرار نهائي غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن. ثم يبلغ حكم المحكمة الادارية أو قرار المحكمة الإدارية للاستئناف حسب الحالة، فور صدوره الى منسق السلطة لدى الممثلات الدبلوماسية أو القنصلية قصد تنفيذه.<sup>26</sup>

#### 3- رقابة المحكمة الدستورية

لا تخضع أعمال مندوبيات السلطة بالخارج لرقابة المحكمة الدستورية بطريقة مباشرة، لأن رقابتها تنصب على قرارات نتائج الانتخابات التي تختص السلطة بإصدارها دون المندوبيات.

#### أ- الرقابة على صحة النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية

بعد استلام المحكمة الدستورية محاضر اللجان الانتخابية الولائية والمقيمين بالخارج، تمارس اختصاصها في مراقبة صحة النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية المعلن عنها من طرف رئيس السلطة، بناء على الطعون المقدمة أمامها في شكل عريضة من طرف قائمة مترشحين، مترشح أو حزب في أجل 48 ساعة الموالية لإعلان النتائج المؤقتة. يمكنها إصدار قرار معلن يقضي بإلغاء الانتخابات المتنازع فيها أو إعادة صياغة محضر النتائج وإعلان المترشح المنتخب قانوناً؛ كما تختص بضبط وإعلان النتائج النهائية للانتخابات التشريعية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ استلامها النتائج المؤقتة من السلطة.<sup>27</sup>

#### ب- الرقابة على نتائج الاقتراع المؤقتة لانتخاب ثلثي أعضاء مجلس الأمة

تنظر المحكمة الدستورية في الطعون المقدمة ضد نتائج الاقتراع المؤقتة لانتخاب ثلثي أعضاء مجلس الأمة، فتبت في الطعون في أجل ثلاثة (03) أيام كاملة بقرار معلن يمكن أن تلغي من خلاله الانتخابات المعترض عليها أو تعدل محضر النتائج، ثم تعلن النتائج النهائية في أجل 10 أيام من تاريخ استلامها النتائج المؤقتة.<sup>28</sup>

#### ج- الرقابة على صحة الترشيحات لرئاسة الجمهورية

تفصل المحكمة الدستورية في الطعون ضد القرارات الصادرة عن السلطة المتعلقة بصحة الترشيحات لرئاسة الجمهورية في أجل أقصاه 07 أيام وتعد قرار القائمة النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية وتنشر قراراتها في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حسب المادة 252.



ISSN: 1112-4040 &amp; EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 197-214

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 197-214

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

## الرقابة القضائية على أعمال مندوبيات السلطت ----- ط.د. صراج بلجدوي ود. راضيت شيبوتي

د- الرقابة على المنازعات المتصلة بالاستشارة الانتخابية عن طريق الاستفتاء

تنظر المحكمة الدستورية في المنازعات المتصلة بالاستشارة الانتخابية عن طريق الاستفتاء، وتعلن عن نتائج

الاستفتاء في مدة أقصاها 10 أيام ابتداء من تاريخ استلام محاضر اللجان الانتخابية.<sup>29</sup>

### الخاتمة

تشكل مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لدى الممثلات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، التمثيل الحقيقي والقانوني للسلطة خارج التراب الوطني، من أجل تمكين الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج من ممارسة حقهم الدستوري لاختيار ممثليهم أو الترشح، ضمانا لانخراطهم في المشاركة في تسيير الشؤون العامة، فتعتبر امتداد للسلطة خارج الإقليم الوطني تتمتع بنفس خصائصها، وتميز في تحديد تشكيلة أعضائها من طرف رئيس السلطة خلافا لتشكيلة المندوبية الولائية المحددة قانونا.

وعليه منح المشرع لهذه المندوبيات صلاحيات تنظيم الانتخابات في الخارج وتسييرها، حيث تشرف على مراجعة القوائم الانتخابية من قبل لجنة مراجعة القوائم الانتخابية، تتولى تسليم بطاقة الناخب لصاحبها، تستقبل ملفات الترشح لانتخابات المجلس الشعبي الوطني المودعة لدى المندوبيات في القنصلية العامة للجزائر أو لدى سفارات الجزائر، تراقب البنوك التي يتم على مستواها فتح الحساب البنكي لتمويل الحملات الانتخابية، تتولى أثناء الاقتراع تعبئة مكاتب التصويت وتوفير جميع الوثائق المتعلقة بالتصويت وحماية صناديق التصويت، تقوم بواسطة اللجنة الانتخابية لدى الممثلات الدبلوماسية أو القنصلية بمهمة إحصاء النتائج المتحصل عليها في مجموع مكاتب التصويت التابعة لها، أما اللجنة الانتخابية للمقيمين بالخارج تتولى معاينة وتركيز وتجميع النتائج المسجلة من قبل جميع اللجان الانتخابية.

تتجسد كل هذه الصلاحيات في شكل قرارات تخضع لرقابة القضاء بناء على دعوى تحرك من صاحب الصفة والمصلحة، وتتميز بخصائص شكلية كالإعفاء من عريضة افتتاح الدعوى، الاعفاء من دفع رسوم ومصاريف التقاضي، الآجال القصيرة مقارنة بآجال القواعد العامة.

تتميز أيضا بخصائص موضوعية كتعدد الجهات القضائية التي تنظر في الطعون، فيختص القضاء العادي (محكمة الجزائر العاصمة) بالنظر في منازعات التسجيل والشطب من القوائم الانتخابية المرفوعة من طرف الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، ويختص القاضي الجنائي بالنظر في الجرائم الانتخابية، أما القضاء الإداري (المحكمة الإدارية بالجزائر العاصمة) يختص بالنظر في الطعون المرفوعة ضد مقررات قائمة أعضاء مكاتب التصويت الموجودة على مستوى



ISSN: 1112-4040 &amp; EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 197-214

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 197-214

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

## الرقابة القضائية على أعمال مندوبيات السلطنة ----- ط.د. صراج بلجدوي ود. راضيت شيبوتي

المندوبيات، الطعون المرفوعة ضد قوائم الترشح لانتخابات المجلس الشعبي الوطني، ويمكن الاستئناف في أحكامها أمام المحكمة الاستئنافية بالجزائر العاصمة التي تصدر قرارات نهائية غير قابلة للطعن؛ أما رقابة المحكمة الدستورية تنصب على القرارات الصادرة عن السلطة المتعلقة بالنتائج المؤقتة للانتخابات والاقتراعات والاستشارة الانتخابية عن طريق الاستفتاء فلا تخضع أعمال المندوبيات في الخارج بصفة مباشرة لرقابتها.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات التالية:

- تحديد تشكيلة مندوبيات السلطنة لدى الممثلات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج بموجب قانون الانتخابات، مثل ما هو معمول به على مستوى المندوبيات الولائية، بدل ترك هذا الاختصاص لرئيس السلطة.

- نشر نتائج إحصاءات اللجنة الانتخابية لدى الممثلات الدبلوماسية أو القنصلية لإضفاء أكبر قدر من الشفافية.

- تمكين المدعي من الاستئناف ضد أحكام المحكمة العادية بالجزائر العاصمة الخاصة بمنازعات التسجيل الصادرة بمناسبة الطعن ضد قرارات لجنة مراجعة القوائم الانتخابية.

- ضرورة نص المشرع على إلزام تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة فيما يخص منازعات التسجيل وتبليغه فور صدوره للأطراف المعنية والى لجنة مراجعة القوائم الانتخابية من أجل تنفيذه الفوري على غرار باقي الأحكام الصادرة في المنازعات الانتخابية الأخرى.

- منح صلاحية اعلان النتائج النهائية للانتخابات وقرارات الترشحات والاستشارات للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بدل المحكمة الدستورية، كونها المشرف على كامل العملية الانتخابية.

### المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- سعد مظلوم العبدلي، الانتخابات: ضمانات حريتها ونزاهتها، دار دجلة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية،

الطبعة الأولى 2009.

- Sa'd Mazlūm al-'Abdalī, al-Intikhābāt : Ḍamānāt ḥurriyatuhā wnzāhthā.

2- المقالات العلمية



ISSN: 1112-4040 &amp; EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 197-214

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 197-214

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

### الرقابة القضائية على أعمال مندوبيات السلطت ----- ط.د. صراج بلجدوي ود. راضيت شيبوتي

- السعيد ثابتي ومحمد الأخضر بن عمران، الرقابة القضائية على قرارات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021.

- - al-Sa'īd Thābitī wa-Muḥammad al-Akhḍar ibn 'Umrān, al-Raqābah al-qaḍā'iyah 'alā qarārāt al-Sulṭah al-Waṭanīyah al-Mustaqillah lil-intikhābāt.

- يسين شامي، الرقابة القضائية على أعمال السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مجلة النبراس للدراسات القانونية، المجلد 05، العدد 02، أكتوبر 2020.

- - Yāsīn Shāmī, al-Raqābah al-qaḍā'iyah 'alā a'māl al-Sulṭah al-Waṭanīyah al-Mustaqillah lil-intikhābāt.

### 3- القوانين العضوية

- القانون العضوي رقم 16-11 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، يتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، ج ر عدد 50، لسنة 2016.

- القانون العضوي رقم 19-07 المؤرخ في 14 محرم عام 1441 الموافق 14 سبتمبر سنة 2019، يتعلق بالسلطة الوطنية للانتخابات، ج ر عدد 55 لسنة 2019.

### 4- القوانين

- القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج ر عدد 21 لسنة 2008، المعدل والمتمم بالقانون رقم 22-13 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1443 الموافق 12 يوليو سنة 2022، ج ر عدد 48 لسنة 2022.

### 5- الأوامر

- الأمر رقم 21-01 مؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس سنة 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ج ر عدد 17، الصادرة في 10 مارس 2021، المعدل والمتمم بالأمر رقم 21-10 المؤرخ في 16 محرم عام 1443 الموافق 25 غشت سنة 2021.

### 6- المراسيم الرئاسية

- المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، في الجريدة الرسمية للجمهورية



ISSN: 1112-4040 &amp; EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 197-214

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 197-214

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

## الرقابة القضائية على أعمال مندوبيات السلطت ----- ط.د. صراح بلجوي ود. راضيت شيبوتي

الجزائرية الديمقراطية الشعبية (ج.ر. رقم. 82 ل 30 ديسمبر سنة 2020).

### 7- المراسيم التنفيذية

- المرسوم التنفيذي رقم 21-131 المؤرخ في 30 رجب عام 1442 الموافق 31 مارس سنة 2021، يتضمن تعيين رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ج ر عدد 21، صادرة في 7 شعبان 1442 الموافق 21 مارس 2021.

### 8- القرارات

- القرار المؤرخ في 08 شعبان عام 1442 الموافق 22 مارس 2021، يحدد كفيات اعداد بطاقة الناخب وتسليمها واستبدالها وسحبها، ج ر عدد 24، الصادرة في 18 شعبان 1442 الموافق أول أبريل 2021.

- القرار المؤرخ في 08 شعبان 1442 الموافق 22 مارس سنة 2021، المتعلق بتصويت المواطنين الجزائريين المقيمين في الخارج، ج ر عدد 24، الصادرة في 18 شعبان 1442 الموافق أول أبريل سنة 2021.

### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Evelyne Dieckhoff, LES AUTORITES ADMINISTRATIF INDEPENDANTES ; Diplôme supérieur de bibliothécaire ; Ecole National Supérieur De Bibliothécaires ; Université Claude Bernard ; lion 1, France ; 1991

<sup>1</sup> - المادة 200 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ( ج.ر. رقم. 82 ل 30 ديسمبر سنة 2020).

<sup>2</sup> - الأمر رقم 21-01 مؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس سنة 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ج ر عدد 17، الصادرة في 10 مارس 2021، المعدل والمتمم بالأمر رقم 21-10 المؤرخ في 16 محرم عام 1443 الموافق 25 غشت سنة 2021.

<sup>3</sup> - القانون العضوي رقم 19-07 المؤرخ في 14 محرم عام 1441 الموافق 14 سبتمبر سنة 2019، يتعلق بالسلطة الوطنية للانتخابات، ج ر عدد 55 لسنة 2019.

<sup>4</sup> - القانون العضوي رقم 16-11 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، يتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، ج ر عدد 50، لسنة 2016.

<sup>5</sup> - أنظر المواد 08، 09 و 20 من الامر رقم 21-01، المرجع السابق.

<sup>6</sup> - المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 21-131 المؤرخ في 30 رجب عام 1442 الموافق 31 مارس سنة 2021، يتضمن تعيين رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ج ر عدد 21، صادرة في 7 شعبان 1442 الموافق 21 مارس 2021.





ISSN: 1112-4040 &amp; EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 197-214

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 197-214

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

## الرقابة القضائية على أعمال مندوبيات السلطت ----- ط.د. صراج بلجدوي ود. راضيت شيبوتي

<sup>7</sup> - المادة 158 من الامر رقم 01-21، المرجع السابق.

<sup>8</sup> - Evelyne Dieckhoff, LES AUTORITES ADMINISTRATIF INDEPENDANTES ; Diplôme supérieur de bibliothécaire ; Ecole National Supérieur De Bibliothécaires ; Université Claude Bernard ; lion 1, France ; 1991, p : 08.

<sup>9</sup> - سعد مظلوم العبدلي، الانتخابات: ضمانات حريتها ونزاهتها، دار دجلة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى 2009، ص 163.

<sup>10</sup> - أنظر المواد من 26 حتى 45 من الأمر رقم 01-21، مرجع سابق.

<sup>11</sup> - يسين شامي، الرقابة القضائية على أعمال السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مجلة النراس للدراسات القانونية، المجلد 05، العدد 02، أكتوبر 2020، ص 94.

<sup>12</sup> - المادتين 57 و64 من الأمر رقم 01-21، المرجع السابق.

<sup>13</sup> - المادتين 02 و03 من القرار المؤرخ في 08 شعبان عام 1442 الموافق 22 مارس 2021، يحدد كفاءات اعداد بطاقة الناخب وتسليمها واستبدالها وسحبها، ج ر عدد 24، الصادرة في 18 شعبان 1442 الموافق أول أفريل 2021.

<sup>14</sup> - المادة 191 من الامر رقم 01-21 مرجع سابق.

<sup>15</sup> - المواد 04، 05 و06 من المرسوم التنفيذي رقم 21-131، مرجع سابق.

<sup>16</sup> - أنظر المواد 99، 104 و111 من الأمر رقم 01-21، المرجع السابق.

<sup>17</sup> - المادة 132 من الأمر رقم 01-21، المرجع السابق.

<sup>18</sup> - المواد من 11 الى 15 من القرار المؤرخ في 08 شعبان 1442 الموافق 22 مارس سنة 2021، المتعلق بتصويت المواطنين الجزائريين المقيمين في الخارج، ج ر عدد 24، الصادرة في 18 شعبان 1442 الموافق أول أفريل سنة 2021.

<sup>19</sup> - السعيد ثابتي ومحمد الأخضر بن عمران، الرقابة القضائية على قرارات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 1150.

<sup>20</sup> - المواد 68، 69 و206 من الأمر رقم 01-21، المرجع السابق.

<sup>21</sup> - المادتين 14 و15 من القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج ر عدد 21 لسنة 2008، المعدل والمتمم.

<sup>22</sup> - المادة 04 من القانون رقم 22-13 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1443 الموافق 12 يوليو سنة 2022، المعدل والمتمم للقانون رقم 08-09، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج ر عدد 48.

<sup>23</sup> - السعيد ثابتي ومحمد الأخضر بن عمران، مرجع سابق، ص 1156.

<sup>24</sup> - المواد 64، 67، 68 و69 من الأمر رقم 01-21، المرجع السابق.

<sup>25</sup> - المادتين 128 و129 من الأمر رقم 01-21، المرجع السابق.

<sup>26</sup> - المادة 206 من الأمر رقم 01-21، المرجع السابق.

<sup>27</sup> - المواد من 208 الى 211 من الأمر رقم 01-21، المرجع السابق.



ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 214-197

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 197-214

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

الرقابة القضائية على أعمال مندوبيات السلطت ----- ط.د. صراع بلجدوي ود. راضيت شيبوتي

<sup>28</sup> - المادتين 240 و241 من الأمر رقم 21-01، المرجع السابق.

<sup>29</sup> - المواد 259، 263 و272 من الأمر رقم 21-01، المرجع السابق.